

**CHECK AGAINST
DELIVERY**



الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic

بيان الجمهورية العربية السورية
أمام الدورة ٤٣ لمجلس التنمية الصناعية
البند المعنون
"التقرير السنوي للمدير العام عن عام ٢٠١٤"

السفير بسام الصباغ

Ambassador Bassam Sabbagh

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO

فيينا - النمسا

٢٣ حزيران ٢٠١٥

الرجاء المراجعة عند إلقاء البيان

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية وكذلك أعضاء مكتبكم متمنياً لكم التوفيق في إدارة أعمالها، كما أود أن أعرب عن الشكر لسلفكم سعادة السفير ت. جيه. سيوكولو من جنوب أفريقيا ومكتبه على حسن إدارته لأعمال الدورة السابقة للمجلس.

ولا يسعني إلا أن أعبر للسيد لي يونغ المدير العام لليونيدو عن تقديرنا للجهود التي يبذلها في إدارته للمنظمة وتنفيذه لولايتها الجديدة على مدى عام من توليه هذا الموقع الهام. وأشكر أيضاً أمانة المنظمة على تحضيرها الجيد للدورة الحالية وإنجازها لوثائقها.

السيد الرئيس،

إن وفدي ينضم إلى البيان الذي ألقاه سفير تشيلي الموقر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي ألقاه سفير الأردن الموقر نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. ويود أن يدلي بالملاحظات التالية:

أولاً: لقد استمعنا باهتمام إلى بيان سعادة المدير العام لليونيدو والذي أوضح فيه الخطوات المهمة التي خطتها المنظمة، تحت إدارته، خلال العام ٢٠١٤ في الاتجاه الذي رسمه إعلان ليما. وفي هذا الصدد يود وفدي التأكيد على التزامه القوي بالعمل مع المدير العام للحفاظ على زخم التقدم الذي حصل خلال العام المنصرم، ولتسهيل تجاوز التحديات التي مازالت ماثلة أمام المنظمة وتعزيز تنفيذ ولاياتها العالمية.

ثانياً: كان عام ٢٠١٤ عاماً مفصلياً في تاريخ اليونيدو حيث بدأت فيه المنظمة تنفيذ ولايتها الجديدة بشأن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع التي أسندها إليها إعلان ليما في كانون الأول ٢٠١٣. وهذا أفسح المجال لمدير عام المنظمة والدول الأعضاء تطوير أداء المنظمة في مجالات الاستراتيجية والتنفيذ والإدارة وفقاً لما يبينه التقرير السنوي لليونيدو للعام ٢٠١٤.

ومما يعزز أهمية دور اليونيدو على الصعيد العالمي هو نجاحها في إدراج التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع ضمن الهدف التاسع من أهداف الوثيقة التي هي أساس المفاوضات الحكومية الدولية الجارية حالياً في نيويورك بشأن وضع الصيغة النهائية لإطار التنمية الدولية لفترة ما بعد العام ٢٠١٥. وعند إقرار هذا الهدف في القمة التي

ستعقدھا الجمعية العامة في أيلول القادم ستكون ولاية اليونيدو قد اكتسبت طابعاً عالمياً وستصبح المنظمة مسؤولة عن رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذا الهدف كل عام.

ثالثاً: إن النهج الجديد الذي اتبعه المدير العام خلال العام ٢٠١٤ من أجل برامج الشراكات القطرية يستحق الاهتمام لكن هناك حاجة، قبل الوصول إلى مرحلة تعميمه على الدول الأعضاء، إلى استعراض وتقييم تنفيذ البرنامجين الرائدین للشراكات القطرية اللذين أطلقتهما اليونيدو في إثيوبيا والسنغال بالاستناد إلى هذا النهج. وفي هذا السياق يؤكد وفد بلادي أنه حتى يكون هذا النهج فعالاً في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في الدول النامية لابد أن يتسق هذا النهج مع السياسات والأولويات التنموية الوطنية الخاصة بكل دولة على حدة، انطلاقاً من مبدأ أنه لا يوجد قالب واحد يناسب الجميع.

رابعاً: إن وفدي يأخذ علماً بالانشغالات المتعلقة بالميزانية ويؤيد الجهود التي يبذلها المدير العام في محاولته لتطوير آليات بديلة لتحسين واستدامة الوضع المالي للمنظمة وتقليل التأثير السلبي لذلك على برامج المساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظمة في الدول النامية. وفد بلادي يلاحظ أن الأرقام الواردة في التقرير السنوي تشير بوضوح إلى أن القسط الأكبر من التمويل المستمد من شركاء اليونيدو والدول الأعضاء أنفق على موضوع "البيئة والطاقة" بينما حصل موضوع "الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية" على القسط الأقل من الإنفاق، وفي هذا الصدد يؤكد وفد بلادي على ضرورة أن تعمل الأمانة على نحو جدي مع شركاء اليونيدو والدول الأعضاء من أجل استعادة التوازن في توزيع الموارد والمشاريع على الأولويات المواضيعية للمنظمة من جهة، وتوزعها فيما بين المناطق الإقليمية بشكل عادل من جهة أخرى.

خامساً: يشير التقرير السنوي لليونيدو إلى أنه على الرغم من الظروف التي تمر بها الجمهورية العربية السورية فقد أنجزت اليونيدو بنجاح مشروع التمويل الذاتي في سورية الهادف إلى تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية السورية كجزء من برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية. إن إنجاز مشروع التمويل الذاتي يستحق التقدير ويدل على قدرة اليونيدو على الاستمرار في تقديم المساعدة للقطاع الصناعي في سورية بالرغم من الظروف الحالية. إن هذا الإنجاز يحتاج إلى استكمال المرحلة الثانية من برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية، ولذلك يتطلع وفد بلادي إلى أن تعمل اليونيدو على تأمين التمويل اللازم من مساهمات الدول الطوعية لاستكمال هذه المرحلة. وفي هذا المجال

يود وفدي أن يعبر عن تقديره للجهود التي يبذلها البرنامج العربي في اليونيدو وتأكيديه لأهمية استمراره.

السيد الرئيس،

إن الإرهاب البربري الذي تواجهه سورية منذ قرابة أربعة أعوام والذي استهدف، وعلى نحو منظم، المدن الصناعية والمعامل والورشات الصناعية بمختلف أحجامها والتي تعود للقطاعين العام والخاص، وذلك في المناطق التي تشكل عصب الصناعة السورية كمدينة حلب، وريف دمشق، والمنطقة الشرقية، حيث أعمل فيها هذا الإرهاب نهياً وتدميراً، بدءاً من تفكيك الآلات، إلى نقلها بطرق غير مشروع لبيعها بثمن بخس في دولة مجاورة، إلى سرقة مخازن المعامل من المواد الأولية والمنتجات الجاهزة، ناهيك عن تدمير البنى والهيكل الأساسية لتلك المعامل. وكمثال فقط نشير إلى أنه تم في مطلع العام ٢٠١٣ سرقة نحو ألف معمل تعود ملكيتها لصناعيين في مدينة حلب، ومن ثم نقلها بشكل غير مشروع إلى دولة مجاورة ليتم بيعها هناك.

السيد الرئيس،

لقد تمكن الجيش العربي السوري خلال العام ٢٠١٤ من تحرير المنطقة الصناعية في الشيخ نجار في مدينة حلب والمنطقة الصناعية في عدرا بريف دمشق من المجموعات الإرهابية التي كانت تسيطر عليها وعاثت فيهما نهياً وتخريباً، وباشرت الحكومة السورية على الفور بتأهيل البنى التحتية لهاتين المنطقتين وإصلاح المرافق الخدمية والمنشآت الصناعية المتضررة، وعملت على توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية فيهما وتقديم التسهيلات للصناعيين المتضررين بما يضمن عودة منشآتهم إلى العمل ونتاج السلع الرئيسية وتوفير المزيد من فرص العمل.

وفي هذا السياق أعيد التأكيد على أن الجمهورية العربية السورية اليوم هي أكثر حاجة من أي وقت مضى لاستمرار دعم اليونيدو لصناعاتها وتعزيز وتوسيع نطاق تعاونها معها في مجالات إعادة تأهيل وإعمار قطاعات الصناعة السورية المتضررة جراء الأعمال الإرهابية. ويحدونا الأمل بأن لا تدخر المنظمة جهداً في مساعدة ودعم قطاع الصناعة السورية، لاستعادة دوران عجلته وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع.

وشكراً السيد الرئيس.